تقرير السودان

التقييم الأساسي للأمن الإنساني

مسح الأسلحة الصغيرة

عدد ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨

لا منزلة، آفاق قليلة

كيف خذل السلام المقاتلات والنساء المرتبطات بالقوات والمجموعات المقاتلة (WAAFG) الجنوب سودانيات

شكلت النساء والفتيات رافداً مهماً من روافد من الجيش الشعبي لتحريرالسودان SPLA والمجموعات المسلحة لأخرى OAGs[1]، أبان الحربين الأهليتين السودانيتين (١٩٥٦–٢٠٠٥). بعضهن قاتل في الخطوط الأمامية، بينما أخريات ارتحلن مع المجموعات المسلحة وهن يحملن الذخائر والزاد ويقدمن خدمات جنسية ودعماً طبياً. أدوارهن اتسمت بالتعقيد وبتعدد الأوجه، واذ قدم قسم منهن خدماتهن طوعاً، فإن قسماً آخر أجبر على اتيان أنشطة مساعدة بالضد من إرادتهن. مع ذلك رأت أخريات في ارتباطهن بالجنود الذكور الوسيلة الناجعة الوحيدة لكسب العيش في بلد محروم من الفرص الاقتصادية.

ولا تحظى مساهمات وأنشطة مقاتلات جنوب السودان والنساء المرتبطات بالقوات والمجموعات المقاتلة (WAAFG)، في الوقت الحاضر، باعتراف كبير، كما أنها غير موثقة. وتموضع منزلتهن في مرحلة ما بعد النزاع ضمن أدنى جميع الفئات في جنوب السودان بغض النظر عن الخلفية القبلية أو العرقية (الإثنية). ولم تعترف اتفاقية السلام الشامل (CPA) بهن بوصفهن مجموعة خاصة ذات اعتبار، ولا تمنحهن أي تعويضات خاصة لما قمنا به من تضحيات عديدة. وابتداء من شهر تموز/يوليو سنة ٢٠٠٨، فإن وعود نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج غير متحققية وان غالبية النساء اللواتي انخرطن في حركة التمرد ما لبثن في حياتهن يعولن على الجنود الذكور وأفراد الجهاز الأمني.

ويقدم هذا العدد من تقرير السودان، اعتماداً على مقابلات جرت مؤخراً وعلى فرق مناقشة مع طائفة واسعة من الأطراف المعنية في جنوب السودان[2]، مراجعة تمهيدية للدور الذي لعبته النساء والفتيات الجنوبيات في النزاع السوداني، ويتناول الأخطار الخاصة التي يواجهنها ومشاركتهن في اتفاقية السلام الشامل ومساهمتهن فيها. كما يتفحص العلاقات الجنسانية (الجندر) في جنوب السودان منذ نهاية الحرب وفشل حكومة جنوب السودان وكيانات الأمم المتحدة ذات الصلة في الاستجابة إلى حاجات النساء بوصف ذلك جزءاً من برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (DDR). يجد هذا العدد ما يلي:

- عدد كبير من النساء ساهم في جهود الحرب السودانية بوصفهن مقاتلات فاعلات.
- انتهاك النساء جنسيا بشكل روتيني من قبل جميع أطراف النزاع – ومن ذلك جنود الحكومة، الجيش الشعبي لتحرير السودان، قوات دفاع السودان (SSDF)، ومجموعات وميلشيات مسلحة أخرى – ولم يقر به بشكل كاف. اغتصاب، خطف، زواج قسري، بغاء كلها أمور شائعة.
- استمرار مناوشات عنيفة ناجمة عن خلافات على البائنة و«ملكية» النساء المرتبطات بالقوات والمجموعات المقاتلة (WAAFG) وأطفالهن، ما يساهم في انعدام الأمن المجتمعي.
- يبدو أن التدابير التي اتخذت لحماية النساء خلال فترة النزاع وبعده – مثل مدونة السلوك الداخلية للجيش الشعبي لتحرير السودان التي تحظر الاغتصاب، ولغة دستور حكومة جنوب السودان الخاصة بالمساواة بين الجنسين – غير فعالة إلى حد كبير.
- تأخير البدء بنزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج للنساء والرجال له تأثير كبير على رفاه النساء المرتبطات بالقوات والمجموعات المقاتلة (WAAFG) والمقاتلات السابقات اللواتي لا يتلقن مساعدة من الجيش الشعبي لتحرير السودان وما برحن يعتمدن في معيشتهن على تقنيات تحفها مخاطر عالية.
- الاعتراف باستحقاق عدد قليل من النساء لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الادماج في الجنوب انما هو استهانة بمساهمتهن الحقيقية خلال الحرب.
- لم ينظم إصلاح قطاع الأمن بطريقة تدعم النساء وتحميهن. فالرجال الذين ارتكبوا أعمالاً وحشية ضد النساء والفتيات يحصلون على مناصب في قوات الأمن والشرطة، فيما النساء لا يتلقن المعاملة نفسها في ما يتصل بالفرص والمرتبات.

النساء والنزاع في الجنوب

اتصفت أدوار النساء خلال الحرب الأهلية السودانية التي دامت ٢٢ عاما (١٩٨٣–٢٠٠٥)، بتنوعها وتعقدها، أكثر ما هو معترف به[3]، فعندما أسس جون قرنق حركة / الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLM/A) بوصفها حركة تمرد سنة ١٩٨٣، تطوعت النساء جنباً إلى جنب الرجال، يحفزهن إلى ذلك بشكل أساس المعتقدات السياسية والتمكين

امرأتان تحملان جندياً جريحاً للجيش الشعبي لتحرير السودان من ساحة المعركة بالقرب من تام في ولاية أعالي النيل الغربية، ٢٠٠٢. © بانوس/سفين تورفين

والمساواة. وكانت حرباً ، بالنسبة إلى بعض النساء، من أجل الحرية على أكثر من صعيد[٤]. وحتى اليوم، ليس واضحاً تماما عدد النساء اللواتي انخرطن بوصفهن مقاتلات فاعلات أو قائمات بأدوار مساندة أخرى، لأن جميع الأطراف المتنازعة تميل إلى التقليل من شأن مشاركة النساء الفاعلة.

وتغير وضع النساء بشكل ملحوظ لما انقسم الجيش الشعبي لتحرير السودان عام ١٩٩١ على أثر فشل محاولة انقلاب قادها ريك مشار، وهو قائد من قبيلة النوير. اصطف فصيل مشار، الجيش الشعبي لتحرير السودان – الناصر مع حكومة السودان (GoS) وأصبح لاحقاً أساس قوات دفاع جنوب السودان (SSDF)، وهي مظلة للمجموعات المتحالفة مع الحكومة (عاد مشار في وقت لاحق إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان، وهو يشغل حالياً منصب نائب رئيس حكومة جنوب السودان (GoSS)). وما كان هذا الصدع مع الجيش الشعبي لتحرير السودان (الخط الأساس) سياسيا فحسب، بل هو عرقي بطبيعته. فقرنق وغالبية مؤيديه من قبيلة الدينكا، واستحكم العداء بالمجموعتين على المدى الطويل عندما ارتكبت قوات مشار مذابح بحق مدنيين من قبيلة الدينكا في محاولة منها للسيطرة على بور معقل قرنق.

وكان هذا الانشقاق ايذاناً بالتخلي المفاجئ عن الضوابط الضمنية المتصلة بالعنف العرقي والجنسي التي احترمتها أجيال من قبائل النوير والدينكا[٥]. ونظراً لارتفاع درجة انعدام الأمن بالنسبة للمرأة فقد حملت العديد منهن السلاح حمل السلاح أو انضممن إلى مجموعات مسلحة بوظيفة مساعدة بغرض حماية أنفسهن ضد الخطف أو الاغتصاب، بمثل ما هي وسيلة رزق[٦]. وكان الفرار ملجأ آخر متاحا لهن، إذ شُرّد بحلول سنة ٢٠٠٠، أكثر من ٤ ملايين شخص، معظمهم من النساء والأطفال، فرَّ العديد منهم إلى دول مجاورة مثل أثيوبيا وكينيا وأوغندا[٧].

وبالتزامن مع بداية الحرب الأهلية الثانية طفقت الأسلحة الصغيرة بالتدفق بأعداد متزايدة على جنوب السودان، وانصرف الاهتمام بعيداً عن "تسوية الصراعات" إلى استخدام القوة المسلحة. وساهمت النساء في هذه العسكرة من خِلالَ تشجيع أزواجهن وأولادهن على الانضمام إلى صفوف الجيش الشعبي لتحرير السودان، وحمل السلاح بأنفسهم[٨]. ودلل بحث لمنظمة باكت سودان (Sudan Pact) على أن النساء لعبن دورا فعالا في تسليح المجتمعات الأهلية، وشراء الأسلحة لأبنائهن وأزواجهن، و"خفر الأسلحة" وتهريبها بين المناطق، ومن ذلك عبر خطوط العدو والحدود الوطنية[٩].

المقاتلات الفاعلات

كان جون قرنق يعتقد شخصياً أنه ينبغي للنساء ألا يشكلن وحدات رئيسية على الخط الأمامي بينما مقاتلو القوة المعادية بالأساس رجال[١٠]. كما جادل بأنه نظراً لتوقع استمرار الحرب إلى أكثر من عقد من الزمان، فقد وجب على الجيش الشعبي لتحرير السودان أن يبقي النساء في الصفوف الخلفية وأن يحميهن كي لا يتم التضحية بأجيال المستقبل. مع ذلك شكّل الجيش الشعبي لتحرير السودان في سنة ١٩٨٦، كتيبة الفتيات العازبات، المسماة كتيبة البنات أو كادِر البنات. واقتيدت مجموعة تقدر بـ٣٠٠ فتاة متطوعة إلى إثيوبيا للتدريب على القتال[١١]. لكن رغم انهائن تدريباً عسكرياً نظامياً وتوقهن للقتال، فقد أوكلت إليهن أعمالاً إدارية في أثيوبيا بعيدا كل البعد عن الخطوط الأمامية.

كما عمل القادة العسكريون عبر جنوب السودان على تجنيد النساء للقتال بجانب الرجال في كتائب مختلطة مع ان ذلك لم تجزه قيادة حركة التمرد رسمياً. وتحدثت ثلاث نساء تبوأن مناصب في الجيش الشعبي لتحرير السودان، ثم أصبحن لاحقاً مقاتلات في قوات دفاع جنوب السودان (SSDF) تحدثن عن الوجود المتواضع للإناث في سلاح المشاة على الخطوط الأمامية[١٢]. لم يسجل الجيش الشعبي لتحرير السودان والمجموعات المسلحة الأخرى (OAG)، رسمياً، عدد المقاتلات، والموقف الحالي للجيش الشعبي لتحرير السودان أن ليس لأي امرأة من خارج كتيبة البنات واجبات عسكرية رسمية، وهذا يناقض على أي حال أخرى ما جاء في شهادات نساء[١٣] ووثائق وكالات إغاثة حول الانخراط العسكري المباشر للنساء في النزاع[١٤]. وأفاد موظفو المنظمات غير الحكومية الدولية التي وصلت إلى جوبا بعد معركة السيطرة على المدينة سنة ٢٠٠٢، أن العديد من القتلى المرتدين الزي العسكري في ساحة المعركة كن نساء[١٥].

النساء المرتبطات بالقوات والمجموعات المقاتلة (WAAFG)

لقد تغيرت تغيراً دراماتيكياً، تبعا للنساء اللواتي قوبلن في هذا العدد من التقرير، مكانة النساء المرتبطات بالقوات والمجموعات المقاتلة (WAAFG) منزلياً ومجتمعياً، طوال فترة النزاع التي دامت ٢٢ سنة. وبحكم ارتباطهن بمجموعات مقاتلة، فقد اضطلعن بأدوار يضطلع بها الرجال عادة واتخذن قرارات داخل مجتمعاتهن[١٦]. كما خرجت أغلب النساء اللواتي يعشن في مناطق يحتلها الجيش الشعبي لتحرير السودان والمجموعات المسلحة الأخرى (OAG) أو بالقرب منها، من نطاقهن المنزلي التقليدي للعمل في مجاميع لصنع الملابس والأحذية وتحضير الطعام للمقاتلين، بالإضافة إلى تقديم خدمات أساسية مثل إعداد الطعام وتسليمه، نقل الذخيرة والرسائل، وتقديم الرعاية الطبية. وبغية اتمام ذلك تخلت هذه النسوة عن تركيبة مجتمعهن المدنية وإمكانية العيش بالأمان في معسكرات اللجوء الكائنة في البلدان المجاورة.

في جبال نوبة بولاية جنوب كردفان هنالك مجموعات من النساء يعرفن باسم الحكامات ذوات الارتباط الشديد بالمجموعات المقاتلة، يحضضن الرجال على القتال بواسطة الغناء والرقص[١٧]. وألهبت أغاني الحكامات خِلالَ النزاع الحماسة لدى المقاتلين للتغلب على الجين، وبلغ الحد ببعض من شعرهن الغنائي إلى الدعوة إلى اغتصاب العدو وقتل السكان المدنيين. وكان تأثير الحكامات بالغاً إلى حد دعا وحدة الأمم المتحدة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (DDR) ومفوضية شمال السودان لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (DDR) للاستعانة ببعض الحكامات للترويج للسلام والمصالحة ونشر المعلومات في المجتمعات عن عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (DDR) المرتقبة[١٨].

ولئن دعم بعض من النساء المرتبطات بالقوات والمجموعات المقاتلة (WAAFG)، ممن جرت مقابلتهن، طوعاً، الجيش الشعبي لتحرير السودان والمجموعات المسلحة الأخرى (OAGs) وارتحلن معهم إلى خطوط المعركة، فإن أخريات فقد اجبرن – بواسطة الخطف أحياناً – على أعمال الطهي أو السعاية. ووثق التجنيد الإجباري توثيقاً جيداً خِلالَ النزاع[١٩]. وفي جماعات استقصاء الرأي، قالت نساء جنوبيات إن كل عائلة من عوائلهن وافقت على تقديم ما بوسعها من الدعم عند مرور المجموعات المسلحة بقراهن، ومن ذلك تقديم الطعام وتجنيد أطفال وسعاة لحمل البضائع إلى الخط الأمامي للجبهة. وغالبا ما كان رؤساء القرى من ينظم عمليات التسليم.

ونظمت نساء الWAAFG أنفسهن ابان النزاع في نظام معقد قائم على العمر والصحة البدنية، إذ تتولى الكبيرات في السن، نظراً لتموضعهن بعيدا عن الخطوط الأمامية، العناية بالرضع والأطفال الذين انجبتهم نساء الWAAFG ، وبالمثلِ مع ما يسمى "الجيش الأحمر"[٢٠] من الأطفال الذين جنّدوا للمشاركة في القتال إلى جانب الرجال في المعركة[٢١]. وتتحمل النساء في منتصف العمر مسؤولية طبخ الطعام وحمله إلى المقدمة وصيد الطرائد باستخدام البنادق، فيما تمضي فتيات الفئة العمرية –٢٠ ٣٠ إلى الخطوط الأمامية لتجديد ما تناقص من المخزون، ثم يدرن على أعقابهن، بعد أيام من السير على الأقدام، لحمل الجرحى إلى الأدغال لمعالجتهم، أحيانا كن يقطعن مسافة ٦٠ كلم أو أكثر[٢٢]. كما أن دور الحَمْل بالأطفال كان مهماً للغاية (انظر إطار ا).

الاغتصاب والعنف الجنسي

استخدام الاغتصاب بوصفه تكتيكاً حربياً ضد مجتمعات العدو كان ممارسة روتينية تلجأ إليها المجموعات المسلحة العاملة في جنوب السودان[٢٨]. فجميع النساء اللواتي تمت مقابلتهن تحدثن عن تعرضهن للاغتصاب أو معرفتهن بتعرض أحد أفراد عائلتهن أو شخص آخر إلى الاغتصاب من قبل عناصر القوات المسلحة السودانية (SAF)، أو الجيش الشعبي لتحرير السودان، أو قوة دفاع جنوب السودان (SSDF)، أو المجموعات المسلحة الأخرى [٢٩] (OAGs). كما صرح

اطار ا الحفاظ على جبهة الانجاب

قال رجال ونساء من الجيش الشعبي لتحرير السودان إن واجب المرأة الأولي خلال الحرب هو"مدُّ جنوب السودان بالأطفال"[٢٣]. جاء هذا عقب بيانات زعماء المجتمعات والنخبة العسكرية، الذين عبروا مراراً عن أنه ينبغي للمرأة أن "تحافظ على جبهة الانجاب"[٢٤] باعتبار ذلك جزءاً من مجهودات الحرب. ونتيجة لذلك، امتلكت النساء عائلات كبيرة، وقللن من فترات الافطام وسمح لهن، نساء فتيات، بفترات قصيرة بين حمل وآخر[٢٥]. وطرأت الزيادة في معدل الحمل بجنوب السودان في ظل الغياب الشامل لنظام رعاية صحية، مما ارتفعت معه معدلات الوفيات النفاسية ومعدلات وفيات الرضع إلى أعلى المعدلات في العالم[٢٦]. وتُنقل النساء بين الرجال: حين يموت زوج في الحرب، يقوم "زوج" آخر في كتيبته بأخذ امراة الـ WAAFG ويدعم أطفالها. والنساء والفتيات اللواتي جرت مقابلتهن كن يسافرن إلى الجبهة بغرض الحبل تحديداً ثم يعدن للأدغال لاستئناف مهامهن الأخرى.

وتحصيلاً على ذلك حازت الكثير من أرملات الـ WAAFG في الوقت الحاضر ابناءً من آباء مختلفين، الأمر الذي ترتبت عنه نتائج وخيمة للأم والأطفال. كما أن هذه الممارسة أفضت إلى خلافات منزلية وانعدام أمن مجتمعي، إذ لشدّما ما يعود المقاتلون، بعد الظن بموتهم، ليطالبوا بمطالبات عنيفة لاسترداد زوجة سابقة من الـWAAFG، المتزوجة الآن من قبل آخرين[٢٧]. كما ينتزع الاطفال من النساء اللواتي يتزوجن مرة أخرى، وهي ممارسة يدعمها القانون العرفي. وتبلغ وصمة العار ذروتها حين يكون اباء الاطفال من قبائل مختلفة، إذ تُرفض المرأة وأطفالها من قبل مجتمعها نفسه ومن قبل المجتمعات المتبنية.

أطفال محاربون سابقون بأنهم تلقوا الأوامر من قادتهم بجمع النساء بغرض اغتصابهن[٣٠].

في الأعوام الأولى من النزاع، كان خطر العنف الجنسي عاليا بشكل خاص بالنسبة للنساء والفتيات الجنوبيات اللواتي يعشن في بلدات محمية عسكرية مثل جوبا وملكال وواو وياي، أو مناطق أخرى واقعة تحت سيطرة حكومة السودان. عملت القوات المسلحة السودانية على اختطاف النساء والفتيات من بيوتهن في الليل واغتصابهن "عقاباً" لهن على تمرد الجيش الشعبي لتحرير السودان[٣١]. عندما خرج جون قرنق على القوات المسلحة السودانية وشكل الجيش الشعبي لتحرير السودان في سنة ١٩٨٣، قام باستحداث مدونة سلوك داخلية تحظر الاغتصاب واقتراف فظائع أخرى بحق المدنيين[٣٢].

وعلى الرغم من التهديد بالإعدام رميا بالرصاص لمن يُضبط وهو يغتصب امرأة[٣٣]، فقد وقعت، على أي حال، خروقات على الدوام. فعلى سبيل المثال اقبال عناصر الجيش الشعبي لتحرير السودان، كما هو موثق، على اغتصاب النساء حين يدنو موعد نقلهم، معرفة منهم بأنهم سيفلتون من العقوبة[٣٤]. كما وثقت منظمة هيومن رايتس ووتش نقل جنود من قبيلة الدينكا لاغتصابهم نساء، فيما اعدم رجال من مجموعات عرقية رمياً بالرصاص[٣٥].

وشاع العنف الجنسي القبلي بوصفه أداة حربية شيوعاً كبيراً بعد انشقاق الجيش الشعبي لتحرير السودان سنة ١٩٩١. ووصفت النساء اللواتي تمت مقابلتهن، حالة من انعدام القانون والإفلات من العقاب بحيث لم يكن فيها في مأمن من خطر الاغتصاب، إذ استهدفت حتى الصبيات الصغيرات والنساء اللواتي يحملن أطفالهن على ظهورهن والنساء المسنات. ومارست قوات دفاع جنوب السودان أساليب إرهابية تعلمتها من القوات المسلحة السودانية[٣٦]. لقد وصفت ضابطة سابقة برتبة عقيد من الجيش الشعبي لتحرير السودان، الكيفية التي استولت فيها قوات دفاع جنوب السودان على بلدة قرب الناصر في ولاية أعالي النيل سنة ١٩٩٣، إذ صدرت الأوامر لجنود النوير باغتصاب المدنيات "حتى يحَبَلن"، في محاولة منهم إلى تقوية إثنيتهم[٣٧].

ولئن أثمرت نهاية النزاع في سنة ٢٠٠٥ عن انخفاض بجرائم الاغتصاب بحق المدنيين، فإن آثار الندب التي خلفها مثل هذا العنف الجنسي جلية حتى هذا اليوم لدى العديد من النساء في جنوب السودان. وأفاد القائمون على الصحة الجنسية في جوبا عن تحديات جمة تواجههم عند جمع البيانات وبالتعامل مع النسب العالية للعنف الجنسي في أثناء النزاع ومنذ توقيع اتفاق السلام الشامل (CPA). ونظراً لوصمة العار التي يجلبها الاغتصاب والأمومة الوحيدة، فإن النساء يترددن بالكلام عن الأمر حتى مع الفرق الطبية، أو يطلبن له العلاج. ولا يتوقف الأمر عند حد الشعور بالعار، فهو شأن حياتي، لأن النساء المغتصبات يفقدن "قيمة مهرهن"، الأمر الذي يصعّب من عملية الحصول على شريك زوجي. ولهذا فإن العديد من النساء المغتصبات، سواء كن متزوجات أو مهجورات، في وضع ضعيف جداً، اجتماعياً واقتصادياً، في جنوب السودان من دون الحماية والدعم التقليديين االلذين لذي يوفرهما الرجال.

مساهمة النساء في السلام واتفاق السلام الشامل

تضاءل التزام النساء بقضية النزاع لما تدهور التمرد بعد عام ١٩٩١ نحو حرب قبلية دموية قاتل فيها الجنوبيون بعضهم بعضا. وازدادت، في الوقت نفسه، مساعي جاليات الشتات في الدعوة للسلام، إذ أقرت تكتيكات مختلفة للدعوة إلى إنهاء العنف العرقي، إذ هدد البعض من النساء أزواجهن الذين كانوا يقاتلون في السودان بالإضراب عن الطعام والتوقف عن معاشرتهم جنسياً[٣٨]. كما هددت مجموعة من النساء السودانيات في كينيا بالتوقف عن "إنجاب مزيد من الأطفال للجنوب" إذا لم تستؤنف محادثات السلام. واستخدمت أخريات التعري[٣٩] وسيلة لتهديد أزواجهن وأخونهن وأولادهن[٤٠]. وفي غضون ذلك حافظت نساء من مجتمعي النوير والدينكا بالسودان والشتات على الاتصال ببعضهن بعضاً، بينما كان أفراد العائلة من الذكور يقاتلون بعضهم البعض.

وقدّم تواصلهن المستمر، متجاوزات بذلك الخطوط القبلية، منبرا لنقاش مسائل تتصل بكلتا القبيلتين، وقمن بأدوار ريادية في خلق حلقات وصل ومنابر لحل النزاع العرقي، ما أدى إلى تشكيل العديد من اتفاقات سلام شعبية[٤١]. كما شكلت مجموعات مجتمع أهلي تقودها النساء بهدف جلب أجندة بناء السلام إلى الجنوب.

ولفتت منظمات سودانية في المهجر مثل صوت النساء السودانيات من أجل السلام، واتحاد نساء السودان الجديد ورابطة نساء السودان الجديدة، من بين تنظيمات أخرى، انتباه العالم إلى ما كان وقتها "حرباً منسية". وسافرت النساء السودانيات إلى واشنطن ومقر الأمم المتحدة في نيويورك ولاهاي وبكين للتأثير على المجتمع الدولي من أجل الضغط على الأطراف المتنازعة في السودان لإنهاء النزاع[٤٢]. ولئن حصلن على تغطية إعلامية لحملتهن، إلا أنهن تعرضن للنقد الشديد بحكم انعزالهن عن القاعدة الشعبية. كما اتهمن بفرض أجندتهن الخاصة وتبذير أموال كان يمكن لها أن تصرف بشكل أفضل على الأنشطة النسوية داخل السودان.

مع ذلك، استمرت هذه المجموعات بالضغط من أجل تحقيق مطلبين أساسيين: حل سلمي للنزاع وإشراك النساء في مفاوضات السلام الرسمية (وهذا مطلب دعمه مجلس الأمن الدولي بقراره ١٣٢٥ بعنوان "النساء والأمن والسلام " الذي اتخذه سنة ٢٠٠٠)[٤٣]. لكن على حين رشح الجيش الشعبي لتحرير السودان نفراً قليلاً من قادة النساء أعضاءً في وفده لمحادثات ماشاكوس سنة ٢٠٠٢، من بين محادثات أخرى، فهذا لم يمكنهن من المشاركة القوية. وفي الحقيقة تضاف روتينياً النساء بإخطار عاجل إلى الوفود من دون أن تسنح لهن الفرصة للتشاور فيما بينهن لتطوير خطة نسوية متناسقة. وذكرت إحدى المندوبات إلى محادثات السلام في نيفاشا أن النساء كن دائما أقلية وينقصهن التحضير للنقاشات مع ساسة مخضرمين يسخرون أو يرهبون أياً من أطال كثيراً في نقاش قضايا الجنسانية (الجندر). هذا النقص في تمثيل المرأة يفسر في جزء منه عدم احتواء اتفاقية السلام الشامل إلا على قليل من الأحكام المعنية بالنساء والفتيات[٤٤].

المساواة بين الجنسين منذ اتفاقية السلام الشامل

بعد توقيع اتفاقية السلام الشامل بوقت قصير، وافقت حكومة جنوب السودان الوليدة على دستور مؤقت تضمن، بتعارض شديد مع اتفاقية السلام الشامل، نصاً محددا حول المساواة بين الجنسين[٤٥]. واللافت نص الدستور المؤقت على وجوب تبوؤ النساء ٢٥ في المائة من المناصب (سواء تشريعية أو تنفيذية) في الإدارة الجديدة، "وذلك في خطوة لتصحيح الاختلالات التي نتجت عن التاريخ والعادات والتقاليد». كما نص الدستور على لائحة من حقوق المرأة، منها المساواة في «المنزلة...الأجر... المشاركة في الحياة العامة... وامتلاك العقار»[٤٦]. ومؤخرا طرحت حكومة جنوب السودان في شهر حزيران / يونيو ٢٠٠٨ سياسة تتصل بالجندر بغية معالجة التمييز في عدد من المجالات الرئيسية.

يتصف التقدم المحقق في هذا الشأن بتواضعه، وتشغل النساء، اليوم، ١٧ في المائة من جميع المناصب السياسية في حكومة جنوب السودان على الصعيدين الوطني والولائي[٤٧]. مع ذلك، تنخفض النسبة قليلاً في دوائر صنع القرار العليا: ٣ وزيرات في حكومة تتألف من ٢٢ وزيراً، متوليات وزارة البيئة والحياة البرية والسياحة، ووزارة الأشغال العامة وتطوير الموارد البشرية ووزارة الجنسانية والرعاية الاجتماعية والشؤون الدينية. أما الوزارات المؤثرة مثل المالية والتنجيم والتجارة والشؤون البرلمانية والإسكان والأرض والصحة فقد شغلها رجال.

في حكومة جنوب السودان، فإن اثنين من مستشاري الرئيس سيلفا كير ميارديت العشرة هما امرأتان: ربيكا قرنق دي مابيور في شؤون الجنسانية وحقوق الإنسان[٤٨]، وآن إيتو في شؤون الزراعة والأمن الغذائي، وقد شغلت ايتو سابقا منصب وزيرة في حكومة الوحدة الوطنية. وكلا المرأتين ناشطتا سلام بارزتان ودورهما كان مهما في الجيش الشعبي لتحرير السودان في أثناء النزاع: إيتو عضو كبير في الحزب وناطقة رسمية، وربيكا هي زوجة جون قرنق الرئيس السابق للجيش الشعبي لتحرير السودان ومستشارة.

لكن رغم تمتع بعض نساء الشتات اللواتي تلقين تعليما خِلالَ النزاع بالتمكين والمساواة ووظائف ذات أجر جيد في الحكومة الانتقالية، فإن الغالبية العظمى من النساء الجنوبيات خصوصا اللواتي يعشن في المناطق الريفية لا يحظين بفرص كبيرة. ويعود ذلك إلى الانخفاض النسبي في مستويات تعليم المرأة والإطار الثقافي المتأصل الذي يعتبر النساء والفتيات مواطنات من الدرجة الثانية. وتطلب معظم النساء في جنوب السودان إذن الزوج أو الأخ للاتصال بحرية مع الآخرين. ووجد مسح أجري مؤخرا في ولاية الاستوائية الوسطى، على سبيل المثال، أن مشاركة المرأة في الأسر والمجتمعات المحلية تقتصر على أدوار محددة، مثل الطهي والتنظيف[٤٩]. وأكدت النساء اللواتي تمت مقابلتهن هذه الأدوار المحدودة وذكرن بأنه لا يسمح لهن باتخاذ قرارات بالنيابة عن عائلاتهن[٥٠].

اطار ٢ تقييم احتياجات المرأة في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

ثمة نقص كبير في فهم احتياجات المقاتلات السابقات والنساء المرتبطات بالقوات والمجموعات المسلحة، ففي شهر تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٥ قام فريق من ممثلين عن السلطة الجنوبية المرحلية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ووحدة الأمم المتحدة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والبرنامج النفسي – الاجتماعي لجنوب السودان[٦٠]، بمهمة تقييم الاحتياجات وقدرات النساء قبل التسجيل. لقد وجد الفريق أن العديد من نساء WAAFG كن متورطات في أنشطة خطرة في فترة ما بعد اتفاق السلام الشامل عن طريق علاقاتهن بالجيش. وتجلت تقنياتهن بالبقاء على قيد الحياة بتخمير الكحول والدعارة، وتكوين علاقات مع عدد من الجنود في آن، الشيء الذي ينتهي غالبا بنشوب نزاعات عنيفة. وأوصى الفريق بأنه يجب على الجيش الشعبي لتحرير السودان إيجاد مقاربة منسقة حيال قضايا الجنسانية وحيال النساء المرتبطات بالقوات والمجموعات المسلحة لضمان استمرار ثقة المرأة . وأشار الفريق إلى أن المرأة ليست فقط جزءا من الشعب بحاجة ماسة للحماية، بل أنها مصدر للنزاع بين العسكريين والمدنيين.

على الرغم من تعدد الشركاء الجنسيين للنساء المرتبطات بالقوات والمجموعات المسلحة WAAFG ، أثناء وبعد النزاع ، يبدو أن وعيهم بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز يكاد يكون معدوماً[٦٢]. ويبرز هذا، بالارتباط مع تعرضهن للعنف الجنسي على مدى طويل، الحاجة إلى الكشف عن الأمراض المنقولة جنسيا وتقديم المشورة والتوعية بما يتصل بفيروس نقص المناعة البشرية، وتقديم المشورة النفسية – الاجتماعية وخدمات الإحالة خِلالَ التسريح وإعادة الإدماج. وحتى الآن ليس لدى الجيش الشعبي لتحرير السودان مقاربة منسقة من أجل دعم هذه الفئة من النساء. وبعد مرور ثلاث سنوات ، ما فتئت احتياجات نساء الـ WAAFG على حالها كبيرة.

كما كشفت المقابلات المجراة ومجموعات استقصاء الرأي أنه على الرغم من تطوير النساء المرتبطات بالقوات والمجموعات المسلحة WAAFG مهارات متنوعة في أثناء الصراع، مثل إعداد الطعام وصنع الملابس، فما لا يزلن غير قادرات على الاستفادة من هذه المهارات في اقتصاد ما بعد انتهاء الصراع. فعلى سبيل المثال، أصبح إعداد الطعام للجيش الشعبي لتحرير السودان وتقديمه، الآن، في عهدة شركات خاصة من أوغندا وكينيا. أما البدلات العسكرية والصنادل الجديدة فتستورد جديدة[٦٣]. وهذا يعني أن المرأة لا تزال تعتمد على جنود الجيش الشعبي لتحرير السودان الذي يتلقون رواتب. ومازالت النساء المرتبطات بالقوات والمجموعات المسلحة تعيش حول الثكنات وفيها وغيرها من المناطق التي يتجمع فيها المقاتلون من دون أن يكون لهن دور رسمي داخل الجيش الشعبي لتحرير السودان. وتجد اللواتي يعشن خارج المناطق القبلية وسافرن مع الجيش والمجموعات المسلحة الأخرى حتى نهاية الحرب، استحالة الاندماج في المجتمع المحلي، وهكذا يزيد اعتمادهن على الجنود، الذين يرفضوهن في الغالب الأعم. ومثلما شرح عميد في الجيش الشعبي لتحرير السودان قائلاً: حاولنا دفع أولئك النسوة إلى الرحيل عن طريق دفع النقود إليهن، لكنهن رفضن ذلك[٦٤].

وستبقى النساء والفتيات حبيسات مجالهن المنزلي طالما يكاد يكون تعليمهن معدوماً. وخلص تقرير أعده صندوق الأمم المتحدة للطفولة في سنة ٢٠٠٤ إلى أن ٥٠٠ فتاة فقط من أصل ٧.٥ مليون نسمة في جنوب السودان، يتممن دراستهن الابتدائية في كل سنة (بمعدل ٠.٨ في المائة)[٥١].

وبحلول أيلول / سبتمبر ٢٠٠٧ بدا أن الوضع يسير نحو الأسوأ: فقد ورد أن الفتيات في جنوب السودان يتزوجن في سن مبكرة ويتسربن من المدرسة بشكل مطرد. ومن العوامل المهمة التي تؤثر على الفتيات في ترك المدرسة والانخراط في أدوار منزلية هي، كما يفاد، ضغط قريناتهن، والعلاقات الجنسية المبكرة، والرغبة في تأمين أمن مادي وجسدي[٥٢].

وتلعب العوامل الثقافية دورا كبيرا في صوغ هذه القرارات، إذ يشعر كثير من الرجال بالتهديد من قبل النساء المتعلمات اللائي أقل طاعة وبالتالي ينظر إليهن بوصفهن أقل ملاءمة للزواج. ولا تزال عملية «ثروة العروس» – تسليم قطعان من الماشية لعائلة مقابل الزواج بفتاة – متأصلة بعمق. لذلك يتم الإبقاء على الفتيات في المنزل خوفا من إفسادهن (اغتصابهن) بواسطة المعلمين الذكور أو غرباء على طريق المدرسة[٥٣]. ومع ذلك فلا يحدد العنف المنزلي بوصفه جريمة أو امراً مستهجناً. والواقع أن النساء والفتيات لم يتمتعن بالمساواة في ثقافة جنوب السودان، وانعكس هذا بوضوح في خلو برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (DDR)، في فترة ما بعد اتفاقية السلام الشامل، من أحكام تخصهن.

نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (DDR) والأمن

فوض قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٣٢٥ لسنة ٢٠٠٠ جميع المشاركين في وضع خطط نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التابعة للأمم المتحدة على مراعاة الاحتياجات المختلفة للمقاتلات السابقات وعلى مراعاة احتياجات مُعاليهن[٥٤].

وتعزّز القرار بشكل أكبر وتأكد مجدداً بصدور البيان الرئاسي لمجلس الأمن لسنة ٢٠٠٦ الذي يدعو جميع برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (DDR) لإيلاء رعاية خاصة بالنساء المرتبطات بالقوات والمجموعات المسلحة WAAFG [٥٥]، ووقعت لجنتا نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لشمال السودان وجنوبه وصدقتا على البرنامج المرحلي لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (IDDRP) الأولي لسنة ٢٠٠٥ والذي تمدد حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، والبرنامج المتعدد السنوات لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (MYDDRP) الحديث نسبيا، والذي تمدد حتى سنة ٢٠١١، وهما ملزمان قانوناً. وكلا الوثيقتين تنصان على أحقية النساء المرتبطات بالقوات والمجموعات المسلحة WAAFG والمقاتلات السابقات بسلة شاملة من برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (DDR)، تتضمن مراقبة صحية والتعليم والتدريب، وفرص إعادة إدماج اجتماعية واقتصادية إلى جانب الرجال المقاتلين السابقين. كما ينص البرنامج المرحلي لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (IDDRP) على أن تكون الأولوية في نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج للنساء المرتبطات بالقوات والمجموعات المسلحة WAAFG وغيرها من المجموعات ذات الاحتياجات الخاصة (SNGs)، فيما تعهد البرنامج المتعدد السنوات لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (MYDDRP) بإيلاء النساء وغيرها من المجموعات ذات الاحتياجات الخاصة (SNGs) «تركيزاً خاصاً»[٥٦].

يهدف برنامج السودان لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (DDR) إلى تحول المقاتلين إلى المجتمع المدني على مراحل، بادئاً بـ٥٠٠٠٠ مستفيد هم في أمس الحاجة: ٢٥٠٠٠ في الجنوب و٢٥٠٠٠ في الشمال. وأولى الجيش الشعبي لتحرير السودان ولجنة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لجنوب السودان، في المرحلة الأولى، الأولوية للنساء المرتبطات بالقوات والمجموعات المسلحة ومعوقي الحرب والمسنين لكي يكونوا أول المقاتلين المسرحين. وحالما يعاد دمج المجموعات ذات الاحتياجات الخاصة (SNGs) بوصفها أولوية، ستجري، افتراضاً، عملية واسعة النطاق لتسريح وإعادة دمج لما تبقى من المقاتلين الذكور والإناث في جميع أنحاء السودان على مدى مراحل، وفقا لأحكام اتفاقية السلام الشامل.

ولئن قامت مبادرات طرحها الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) لنزع سلاح المدنيين في أنحاء مختلفة من البلاد، بدرجات متفاوتة من النجاح[٥٧]، إلا أن عملية التسريح وإعادة الإدماج الرسمية، بوصفها جزءاً من اتفاقية السلام الشامل، لاقت عقبات مالية وسياسية[٥٨]، ولم تشمل البالغين في أي مكان آخر من السودان باستثناء قيام مشاريع أولية أخرى في شمال السودان وشرقه. وتوقفت الخطط الأولية التي جاءت بها لجنتا نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لشمال السودان وجنوبه ووحدة الأمم المتحدة المتكاملة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج حتى وقت قريب، وفي أحسن الأحوال فعلى الأرجح ألا يستؤنف تسريح النساء للنساء المرتبطات بالقوات والمجموعات المسلحة وغيرها من المجموعات ذات الاحتياجات الخاصة (SNGs) إلا في شهر كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩ على أقرب تقدير. وفي تلك الأثناء، فإن ما اوملوا به من آمال

بشأن حزم إعادة إدماج مربحة شكل مصدر إحباط كبيربالنسبة لهم. لقد وعدت عملية التسريح المشاركين بصفقة إعادة أدراج تشتمل على مواد غذائية ومبلغاً نقدياً. وبما أن عملية التسريح ما بدات بعدُ، فلا يسع النساء المرتبطات بالقوات والمجموعات المسلحة (WAAFG) العثور على عمل وظللن على عزلتهن عن أسرهن ومجتمعاتهن، ليس لديهن وسيلة عيش.

عمليا، كان تحديد النساء المرتبطات بالقوات والمجموعات المسلحة بغرض نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (DDR) أمرا صعبا بالنسبة للجنة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لجنوب السودان (انظر اطار٢). فقد قاتلت غالبية السودانيات المدنيات من النساء في مرحلة ما من حياتهن في صفوف الجيش الشعبي لتحرير السودان والميلشيات في الجنوب، أو صرفن وقتا في نقل البضائع أو قدمن خدمات أخرى على خط الجبهة. تقتني العديد من النساء المدنيات أسلحة أو هن متزوجات من مقاتلين. لكن يحق فقط للنساء المرتبطات بالقوات والمجموعات المسلحة «ممن اعتمدن في حياتهم على القوات لدرجة استبعاد أي وسيلة أخرى من أشكال الدعم الاجتماعي من لدن المجتمعات المدنية» الإدراج في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج[٥٩]. وبحكم هذا التعريف استثنيت الغالبية العظمى من النساء اللاتي ساعدن في المجهود الحربي على أساس دوام جزئي، أو حسب الحاجة.

وعلى أساس هذا المعيار، جرى تمرين سابق على عملية تسجيل النساء المرتبطات بالقوات والمجموعات المسلحة في جنوب السودان في شهر تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٥. وبمقتضى لوائح الجيش الشعبي لتحرير السودان والمجموعات المسلحة الأخرى الجنوبية، قُدّر عدد المسجلين بنحو ٣٦٠٠ مقاتلة وامراة في ال WAAFG، إلا أن منظمات المجتمع المدني أثارت على الفور مخاوف بشأن صحة هذه الأرقام، والدوافع لتضمين النساء على هذه اللوائح ، وضعف الشفافية في عملية الفحص. ويقلل عدد المسجلات مسبقا بشكل شبه مؤكد من الحجم الحقيقي للنساء المستحقات.

ويعتبر تركيز الجيش الشعبي لتحرير السودان المستمر على التهديدات التي تواجه الأمنية الآنية أحد التحديات التي تواجه لجنة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لجنوب السودان والأمم المتحدة والمجتمع المدني بغية تعزيز عملية إعادة إدماج النساء المرتبطات بالقوات والمجموعات المسلحة. يشعر أفراد الجيش الشعبي لتحرير السودان أن النساء المرتبطات بالقوات والمجموعات المسلحة WAAFG ومجموعات ضعيفة أخرى ينبغي ألا تحتل أولوية في البرامج لأنها لا تشكل تهديدا عالياً للأمن بقدر ما يشكله الرجال المسلحون. وتحييد المسلحين كان دافع الجيش الشعبي لتحرير السودان القيام بمبادرات نزع السلاح المدنيين[٦٥]، وانتقل التركيز الآن إلى المجموعات المسلحة الأخرى (OAGs) التي اندمجت بالجيش الشعبي لتحرير السودان. وفي الواقع، لا يعتبر كثير من أعضاء الجيش الشعبي لتحرير السودان عملية الدمج للنساء المرتبطات بالقوات والمجموعات المسلحة أولوية أمنية بقدر ما هي إزعاج برامجي[٦٦]. ويعتقد بعض أعضاء الجيش الشعبي لتحرير السودان أن عملية إعادة الإدماج هي نظام لمكافأة المقاتلين والمحاربين القدامى، وليس وسيلة لإحلال الاستقرار في المجتمع. وبموجب النظرة هذه ينبغي عدم مكافأة النساء المرتبطات بالقوات والمجموعات المسلحة اللواتي لم يشاركن في الأعمال القتالية أولا. وبغض النظر عن هذا الموقف فإن الاعتقاد بأن النساء المرتبطات بالقوات والمجموعات المسلحة لا يشكلن أي خطر أمني، قد لا يكون دقيقا تماما، فهناك أدلة على قيام النساء المرتبطات بالقوات والمجموعات المسلحة بتخبئة الأسلحة لحماية أنفسهن[٦٧]، وهناك تصور أن عنف الرجال وهم يتقاتلون من أجل النساء المرتبطات بالقوات والمجموعات المسلحة آخذ في الازدياد[٦٨]. فما أثار المعارك في أبيي، بشهر أيار/مايو ٢٠٠٨ بين القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان، التي أسفرت عن وقوع ٨٩ قتيلاً، حادثة متعلقة، من بين أسباب أخرى، بالنساء المرتبطات بالقوات والمجموعات المسلحة[٦٩].

قطاع الأمن

يسعى غالب المقاتلين الجنوبيين السابقين، نظرا لعدم وفرة الفرص، إلى الحصول على وظائف في الجيش أو في قطاع الأمن المدني. فمنذ عام ٢٠٠٦ عمل الجيش الشعبي لتحرير السودان على احالة موارده البشرية الزائدة إلى قطاع الأمن، باعتبار ذلك وسيلة يقوم بها بخفض عدد عناصره مع المحافظة على قوات دعم[٧٠]. وأفضى اقبال المجندين الجدد إلى اتخام هذا القطاع وإلى التجنيد العشوائي. وكان كثير من مرتكبي الاغتصاب والعنف الجنسي هم من المجندين في في قوات الأمن.

لم تنل المرأة حصتها في عملية التجنيد، رغم التزام حكومة جنوب السودان بضمان تشكيل المرأة ٢٥ في المائة على الأقل من القطاع العام. ويبقى تدني مستوى التعليم السبب الرئيسي لعدم حصولهن على عمل، رغم الأفكار الثابتة بخصوص الأدوار التقليدية للمرأة التي قد تلعب دوراً في هذا المضمار. كما تبين أدلة وضعية أن النساء اللواتي يحصلن على وظائف في إدارة السجون أو الشرطة، قد لا يحصلن على راتب منتظم، على العكس من نظرائهن الرجال. رغم ذلك، فإن العديد من النساء المرتبطات بالقوات والمجموعات المسلحة في أمس الحاجة إلى العمل إلى الحد الذي يعملن فيه مقابل أجور متدنية وغير منتظمة[٧١]. بل أن البعض منهن أجبرن على التخلي عن أطفالهم للحفاظ على وظائفهن: فثلما أفادت تقارير لقد أرتفع عدد الأطفال الصغار الذين تركوا دون رعاية في أسواق جوبا من قبل أرامل من النساء المرتبطات بالقوات والمجموعات المسلحة اللواتي يعملن في قطاع الأمن.

وتفضل معظم من قابلنا من النساء، في ما لو اتيح لهن حق الخيار، طلب الرزق خارج القطاع الأمني في مناطق من شأنها أن تجعلهم ذوات قيمة للمجتمع المدني. لقد صدمتهن الحرب، وهن يفضلن بالأحرى مهارات مدنية المنحى[٧٢]. ومع ذلك، فإن تخبط سوق العمالة في جنوب السودان، وضعف المجتمع المدني، يجعل وظائف قطاع الأمن الفرص القليلة المتاحة لنساء من دون مهارات مهنية.

الخاتمة

قدمت المقاتلات الجنوبيات والنساء المرتبطات بالقوات والمجموعات المسلحة مساهمات كبيرة في حركة التمرد السودانية، وهذه حقيقة ما زال ينقصها الاعتراف في الوقت الحاضر. لم تكن مساهماتهن دائما طوعية على الدوام، فمن السمات المخجلة للنزاع السوداني التي لم تنل اعترافاً كانت الاستخدام المنهجي الواسع النطاق للعنف الجنسي واغتصاب النساء الجنوبيات، وتحديداً بعد سنة ١٩٩١. والخطوة الأولى التي يمكن أن تتخذها حكومة جنوب السودان والجيش الشعبي لتحرير السودان للاعتراف بتضحيات المقاتلات و النساء المرتبطات بالقوات والمجموعات المسلحة وتعويضهن عن ذلك، ستكون الإقرار علنا بالأدوار العديدة التي لعبتها المرأة في النزاع، بتقدير مساهماتهن الإيجابية وإدانة الانتهاكات العديدة التي تعرضن لها.

بعد تنفيذ هذه الخطوة الرمزية، لكن المهمة، من الضروري جدا بالنسبة لحكومة جنوب السودان أن تولي النساء أولوية في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وأن توفر لهن الفرص في مرحلة ما بعد اتفاقية السلام الشامل بما يتناسب مع احتياجاتهن وإسهاماتهن. وهذا يعني وضع وتنفيذ عملية فحص شفافة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (DDR) للنساء، حتى يتسنى استهداف جميع المستحقات. ولئن سيكون من المنطقي القيام بعملية تقييم منهجية لاحتياجاتهن، فمن الواضح حاجة الكثير من النساء الماسة إلى رعاية صحية وجنسية وتناسلية ونفسية كجزء من التسريح وإعادة الإدماج.

الفرق بين الرجل والمرأة في الحصول على وظيفة في جنوب قطاع الأمن أمر يدعو أيضا إلى إعادة التوازن. فمن التدابير الهامة شمول أحكام توفير فرص عمل متساوية للمرأة، والتدريب عند الحاجة، والمساواة في الأجور وتحصيل الأجر بنفس التواتر الذي يحصل به عليه زملائهن الرجال. هذه الخطوات من شأنها أن تشكل إعادة الدمج باعتباره أمراً واقعاً، وستكون أثار ذلك بعيدة المدى. فعندما تصبح المرأة مستقلة اقتصاديا بما يكفي لإدارة حياتها وحياة أسرتها، فإنها ستساهم بلا شك بشكل أكثر جدية في إعادة اعمار مجتمع جنوب السودان.

هوامش

اعتمد هذا العدد من التقرير على بحوث وتحليلات أشر ووترز ومنظمة نداء جنيف (جنيفا كول)، ودعم أنكي سجوبيرغ ولورين غافني.

١. قيدت اتفاقية السلام الشامل الكيانات المسلحة بالقوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان، اما الميلشيات المسلحة الأخرى – المسماة المجموعات المسلحة الأخرى – فقد وصمت باللاشرعية وأجبرت أما على حل نفسها أو الارتباط ومن ثم الاندماج مع القوات المسلحة السودانية أو الجيش الشعبي السوداني. أنظر مسح الأسلحة الصغيرة (٢٠٠٨أ، ص١).

٢. الاشخاص الذين قوبلوا في هذا التقرير هم الـ WAAFG، افراد ذكور وأناث من الجيش الشعبي لتحرير السودان، مقاتلات أخريات، موظفو الأمم المتحدة، جنود أطفال سابقون، اناث من المجتمعات وممثلو منظمات غير حكومية. اجريت المقابلات في أذار/مارس سنة ٢٠٠٨ في جوبا وضواحيها.

٣. جوك مادوت جوك (١٩٩٩)، ص ٤٢٩

٤. فيتزجيرالد(٢٠٠٢)، ص٧٠؛ فرق التركيز وشهادات شفوية، جوبا، أذار/مارس ٢٠٠٨

٥. هتشينسون وجوك مادوت جوك (٢٠٠٢).

٦. فرق التركيز لنداء جنيف مع جنود أطفال سابقين، جوبا، أذار/مارس ٢٠٠٨.

٧. مركز السودان الجديد للاحصاءات والتقييم واليونسيف (٢٠٠٤).

٨. جوك مادوت جوك (١٩٩٩)، ص٤٢٩–٣١.

٩. ماكالوم واكيتش (٢٠٠٨)، ص ٥٠–٥١.

١٠. مقابلات مع مسؤولات ذات رتب عالية في الجيش الشعبي لتحرير السودان، مقر الجيش الشعبي لتحرير السودان، جوبا، آذار/ مارس ٢٠٠٨.

١١. قالت بعض بعض من قوبلن انهن أخذن للتدريب لكي يكونن ضمن كادر الفتيات وهن في عمر خمس سنوات. مقابلات مع عضوات في الجيش الشعبي لتحرير السودان، جوبا، مارس ٢٠٠٨. كما انظر: منتدى أفريقيا للسلام ومشروع بلاوشيرز (٢٠٠٨ ، ص ٤٧).

١٢. فرق التركيز مع مقاتلات سابقات، جوبا، مارس ٢٠٠٨.

١٣. فرق التركيز مع مقاتلات سابقات، جوبا، مارس ٢٠٠٨.

١٤. مقابلات مع برنامج الامم المتحدة الإنمائي، وباكت سودان، وإنقاذ الطفولة، جوبا، مارس ٢٠٠٨.

١٥. مقابلات مع منظمات غير حكومية في جوبا، مارس ٢٠٠٨.

١٦. فرق التركيز المعنية بمقاتلات سابقات؛ النساء المرتبطات سابقاً بالجيش الشعبي لتحرير السودان؛ جنديات ناشطات في الجيش الشعبي لتحرير السودان؛ وجنود أطفال سابقون ومنظمات نسائية، جوبا، مارس٢٠٠٨.

١٧. لمزيد من المعلومات حول النزاع في جبال النوبة، انظر مسح الأسلحة الصغيرة ٢٠٠٨

١٨. ماكالوم واكيتش (٢٠٠٨)، ص ٥٠–٥١.

١٩. منظمة هيومان رايتس ووتش (١٩٩٣)، ص ٠ ، ٧١–٢ ، ٠ ، ٩٥–٩٨.

٢٠. اطلق اسم 'الجيش الاحمر' على آلاف الأطفال الذين اقتادهم الجيش الشعبي لتحرير السودان بين عامي ١٩٨٣ و١٩٩٠ إلى إثيوبيا، وقد جذبوا بذريعة تلقي تعليم ودربوا للقتال. كثيرون منهم خدموا في النزاع دون سن الـ١٥ سنة. هيومان رايتس ووتش (١٩٩٣)، ص ١٠٥–١٠٦.

٢١. مقابلة مع الجنود الأطفال السابقين ونساء WAAFG ، جوبا، مارس ٢٠٠٨.

٢٢. فيتزجيرالد (٢٠٠٢)، ص ٧٠.

٢٣. مقابلات مع افراد سابقين في الجيش الشعبي لتحرير السودان السابق والمجموعات المسلحة الأخرى، جوبا، مارس ٢٠٠٨.

٢٤. هتشينسون وجوك مادوت جوك (٢٠٠٢).

٢٥. فرق التركيز لباكت سودان، و فرق التركيز لنداء جنيف، جوبا، مارس ٢٠٠٨ ؛ ماكالوم واكيتش (٢٠٠٨)، ص ٥٠–٥١.

٢٦. مركز السودان الجديد للاحصاءات والتقييم ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (٢٠٠٤)، ص ٣٦–٣٧.

٢٧. بعثة الأمم المتحدة في السودان (٢٠٠٥)

٢٨. منظمة هيومان رايتس ووتش (١٩٩٣)، ص ٣٦.

٢٩. مقابلات وفرق التركيز مع ٣١ مرأة، جوبا، مارس ٢٠٠٨.

٣٠. شهادات شفوية من الجنود الأطفال السابقين، جوبا، مارس ٢٠٠٨، وفريق تركيز مع الجنود الأطفال السابقين، جوبا، مارس ٢٠٠٨

٣١. فرق التركيز للجنود الأطفال السابقين، جوبا، مارس ٢٠٠٨ ؛ مقابلة مع تقني متخصص في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، جوبا، مارس ٢٠٠٨.

٣٢. وضع الجيش الشعبي لتحرير السودان مدونة قانونية باسم قوانين الشعب السوداني الثوري، الأحكام الجزائية لسنة ١٩٨٣ للحركة الشعبية لتحرير السودان/ الجيش الشعبي لتحرير السودان (قانون الجيش الشعبي لتحرير السودان) الذين يزعمون باتباعه. يعتبر القانون جريمة للمدنيين الذين يقومون بالقتل، السرقة والسطو، خيانة الأمانة، التزوير والاغتصاب وخطف والاتجار بالقاصرين. كما تحقق من هذا اثناء مقابلات مع ممثلي الجيش الشعبي لتحرير السودان. قد تشمل العقوبة الاعدام، لكن ليس واضحاً الكيفية التي تنفذ فيها هذه الأحكام.

٣٣. لم يتمكن الباحثون من الحصول على الأرقام المتصلة بأعداد الرجال الذين نفذ حق الاعدام بهم لارتكابهم جريمة الاغتصاب، من الجيش الشعبي لتحرير السودان، إذ لم يرغب ممثلوه في مناقشة الأمر أو الاعتراف بأن جنوده متورطون في أعمال العنف الجنسي. ولذلك يصعب تحديد ما إذا كان مدونة قواعد السلوك قد فرضت.

٣٤. فيتزجيرالد (٢٠٠٢)، ص ٩٠.

٣٥. منظمة هيومان رايتس ووتش (١٩٩٣)، ص ١٧٥.

٣٦. منظمة هيومان رايتس ووتش (١٩٩٣). مقابلات مع منسق برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الادماج التابع لبعثة الأمم المتحدة في السودان، والجيش الشعبي لتحرير السودان وأفراد سابقين من قوات دفاع جنوب السودان، والجنود الأطفال، والنساء، جوبا، مارس ٢٠٠٨.

٣٧. مقابلة مع عضوة بارزة في الخدمة المدنية، جوبا، مارس ٢٠٠٨.

٣٨. مقابلة مع عضوة بارزة في الخدمة المدنية، جوبا، مارس ٢٠٠٨.

٣٩. التعري يستخدم كلعنة في العديد من المعتقدات العرفية السودانية أنظر إيتو (٢٠٠٦)، ص ا.

٤٠. ماكالوم واكيتش (٢٠٠٨)، ص ٥١.

٤١. من الأمثلة على ذلك عمليات من الناس

إلى الناس، مثل عهد واتلت في مارس ١٩٩٩ بين والنويروالدينكا وعهد ليلير في مايو ٢٠٠٠ ضمن مجموعات النوير.

٤٢. أنظر إيتو (٢٠٠٦)، ص ١–٢.

٤٣. مجلس الامن (٢٠٠٠)، ٢.

٤٤. البيان الواضح ضعيف نوعا ما وادعاء عام لضمان "حقوق متساوية". انظر حكومة السودان والجيش الشعبي لتحرير السودان (٢٠٠٥ ، الفصل الثاني، الجزء ١٦.٢.١.٦).

٤٥. حكومة جنوب السودان (٢٠٠٥ ، الجزء ٢، الفصل الثاني (٢٠) ، والجزء ٩، الفصل ٢ [١٤٦.٣]).

٤٦. حكومة جنوب السودان (٢٠٠٥ ، الجزء ٢ ، المقطع ٢٠ ، ص ٦٤ ، ٦٧). من الـ٢٢٦ مقعداً في حكومة جنوب السودان (بما في ذلك المجالس الاقليمية)،٣٨ في حوزة المرأة. انظر <http://www.gurtong.org/resourcecenter/gov/RegionalAssembly_list.asp>.

٤٧. عينت ريبيكا قرنق مستشارة رئاسية في يوليو ٢٠٠٧ ، بعد ما انزل بها بها من منصبها باعتبارها وزيرة النقل والطرق.

٤٨. (IRC ٢٠٠٨)، ص ٨.

٤٩. مقابلات مع WAAFG، جوبا، مارس ٢٠٠٨

٥٠. مركز السودان الجديد للاحصاءات والتقييم واليونسيف (٢٠٠٤)، ص ٣.

٥١. (IRC ٢٠٠٨).

٥٢. مقابلة مع نساء سودانيات عملن مع اللاجئين السودانيين في كينيا وكندا، في اتصال هاتفي، مارس ٢٠٠٨؛ ومقابلة مع ممثل صندوق إنقاذ الطفولة، جوبا، مارس ٢٠٠٨

٥٣. مجلس الامن الدولي (٢٠٠٠)، الفقرة ١٣.

٥٤. مجلس الامن الدولي (٢٠٠٦).

٥٥. سوف تتلقى نساء الـ WAAFG، كجزء من دعم إعادة الإدماج، "معلومات استشارة وخدمات الإحالة" (السلطات المرحلية لـ DDR التابع لحكومة السودان، السلطات المرحلية لـDDR التابع للحركة/الجيش الشعبي، وحدة الامم المتحدة لنزع السلاح والتسريح، ٢٠٠٥ ، ص ٤٥). كما سوف يكونون جزءا من برامج تقوم على اساس مجتمعي بناء على ما لديهن "من مهارات وقدرات، بهدف جعلهن قادرات على التنافس اقتصاديا ومدمجات ادماجاً كاملا على الصعد الاقتصادية والاجتماعية والنفسية والسياسية في المجتمعات" (حكومة السودان، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبعثة الأمم المتحدة في السودان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ، ٢٠٠٨ ، ص٢٣).

٥٦. انظر مسح الأسلحة الصغيرة (٢٠٠٧) للمزيد عن حملات الجيش الشعبي لتحرير السودان لنزع سلاح المدنيين.

٥٧. انظر جبريهوت، مورس، إريري، (٢٠٠٦) ومنظمة سيف وورلد (٢٠٠٨).

٥٨. السلطات المرحلية لـDDR التابع لحكومة السودان، السلطات المرحلية لـDDR التابع للحركة/الجيش الشعبي، وحدة الامم المتحدة لنزع السلاح والتسريح (٢٠٠٥)، ص ٤١.

٥٩. بعثة الأمم المتحدة في السودان (٢٠٠٥)، ص ١.

٦٠. بعثة الأمم المتحدة في السودان (٢٠٠٥)، ص ٦.

٦١. بعثة الأمم المتحدة في السودان (٢٠٠٥)، ص ٧.

٦٢. مقابلة مع موظف في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وآخر إداري، جوبا، مايو ٢٠٠٨.

٦٣. مقابلة مع عميد في الجيش الشعبي لتحرير السودان، جوبا، مارس ٢٠٠٨.

٦٤. انظر مسح الأسلحة الصغيرة (٢٠٠٧).

٦٥. مقابلة مع عميد في الجيش الشعبي لتحرير السودان، جوبا، مارس ٢٠٠٨.

٦٦. ماكالوم واكيتش (٢٠٠٨)، ص ٥٠–٥١.

٦٧. مقابلة مع ضابط في برنامج نزع السلاح والتسريح التابع لبعثة الأمم المتحدة في السودان، جوبا، مايو ٢٠٠٨.

٦٨. مقابلة مع ضابط في برنامج نزع السلاح والتسريح التابع لبعثة الأمم المتحدة في السودان، جوبا، مايو ٢٠٠٨.

٦٩. نصف الـ٤،٨٩٦ من موظفي قطاع السجون الذين تدربوا على يد بعثة الأمم المتحدة في السودان منذ سنة ٢٠٠٦، كانوا اعضاء سابقين في الجيش الشعبي لتحرير السودان/المجموعات المسلحة الأخرى. مقابلات مع بعثة الأمم المتحدة في السودان/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، جوبا، مايو ٢٠٠٨.

٧٠. مقابلات مع نساء الـWAAFG ، جوبا، مارس ٢٠٠٨.

٧١. مقابلة مع مقاتلات سابقات في الجيش الشعبي لتحرير السودان،جوبا، مارس ٢٠٠٨.

المراجع

Africa Peace Forum and Project Ploughshares. 2008. Regional Security, Gender Identity, and CPA Implementation in Sudan. Kitchener (Ontario). January. <http://www. ploughshares. ca/libraries/Build Nairobi 07RegSecGender.pdf>

Fitzgerald, Mary Anne. 2002. Throwing the Stick Forward: The Impact of War on Southern Sudanese Women. Nairobi: UNIFEM/ UNICEF.

Gebrehiwot, Mulugeta, Ted Morse, and Peter Ireri. 2006. Every DDR Is Unique: A Review of DFID Support to the Interim Disarmament, Demobilization, and Reintegration Programme in Sudan. Unpublished report. Khartoum: DFID.

GoS (Government of Sudan) and SPLA (Sudan People's Liberation Army). 2005. Comprehensive Peace Agreement. January.

GoS (Government of Sudan), UNDP (UN Development Programme), UNMIS (UN Mission in Sudan), and UNICEF (UN Children's Fund). 2008. Multi-Year Disarmament, Demobilisation and Reintegration Project. Unpublished document. Khartoum.

GoS (Government of Sudan) Interim DDR Authorities, SPLM/A Interim DDR Authorities, and UN DDR Unit. 2005. Interim Disarmament Demobilization and Reintegration Programme for Sudan 2006–2008. Unpublished draft. Khartoum. July.

GoSS (Government of South Sudan). 2005. The Interim Constitution of Southern Sudan. December. <http://www.chr.up.ac.za/ undp/ domestic/docs/c_SouthernSudan.pdf>

HRW (Human Rights Watch). 1993. Civilian Devastation: Abuses by All Parties to the War in Southern Sudan. London: Human Rights Watch. June.

Hutchinson, Sharon and Jok Madut Jok. 2002. 'Gendered Violence and the Militarisation of Ethnicity: A Case Study from Southern Sudan.' In Richard Werbner, ed. Postcolonial Subjectivities in Africa. London: Zed Books, pp. 84–108.

IRC (International Rescue Committee). 2008. Thematic Report: Gender and Returnee Women's Views on Selected Gender-Related Issues. Unpublished IRC Returnee Monitoring Survey, Central Equatoria.

Itto, Anne. 2006. Guests at the Table: The Role of Women in Peace Processes. London: Conciliation Resources. <http://www.c-r.org/our-work/accord/sudan/women.php>

Jok Madut Jok. 1999. 'Militarisation and Gender Violence in South Sudan.' Journal of Asian and African Studies, Vol. 34, No. 4,pp. 427–42.

McCallum, Judith and Alfred Okech. 2008. 'Small Arms and Light Weapons Control and Community Security in Southern Sudan: The Links between Gender Identity and Disarmament.' In Regional Security, Gender Identity, and CPA Implementation in Sudan. Ontario: Pandora Press, pp. 35–58. <http://www.ploughshares.ca/libraries/Build/Nairobi07RegSecGender.pdf>

NSCSE (New Sudan Centre for Statistics and Evaluation) and UNICEF (UN Children's Fund). 2004. Towards a Baseline: Best Estimates of Social Indicators for Southern Sudan.

NSCSE Series Paper No. 1/2004. New York: NSCSE/UNICEF. May.

Saferworld. 2008. Developing Integrated Approaches to Post-Conflict Security and Recovery: A Case Study of Integrated DDR in Sudan. London: Saferworld. July.

Small Arms Survey. 2007. Anatomy of Civilian Disarmament in Jonglei State: Recent Experiences and Implications. HSBA Issue Brief No. 3, 2 edn. Geneva: Small Arms Survey.

——. 2008a. Allies and Defectors: An Update on Armed Group Integration and Proxy Force Activity. HSBA Issue Brief No.

11. Geneva: Small Arms Survey.

——. 2008b. The Drift back to War: Insecurity and Militarization in the Nuba Mountains. HSBA Issue Brief No. 12. Geneva: Small Arms

ملخص عن مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري (HSBA)

التقييم الأساسي للأمن البشري في السودان (HSBA) مشروع بسنوات متعددة، يديره مسح الأسلحة الصغيرة، وقد طور بالتعاون مع الحكومة الكندية وبعثة الأمم المتحدة في السودان (UNIMS) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) وطائفة واسعة من المنظمات غير الحكومية الدولية والسودانية الشريكة. فمن خلال القيام ببحوث دقيقة وتجريبية والعمل على تعميمها، يدعم المشروع مبادرات تخفيض العنف، ومنها برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (DDR) وتنظم محفزة لجمع أسلحة المدنيين وكذلك مشروع إصلاح القطاع الأمني (SSR) وعمليات الحد من الأسلحة في جميع انحاء السودان. كما يقدم التقييم الأساسي للأمن البشري في السودان النصح السياسي الضروري للتصدي لحالة انعدام الأمن.

تقارير السودان مصممة لتوفير رؤية دورية قائمة على معطيات أساسية. وستركز المنشورات التي ستصدر في المستقبل على مواضيع شتى بما يشمل نزع العسكرة عن الجماعات المسلحة الأخرى، والوحدات المتكاملة المشتركة (JIUs)، والتدابير الأمنية المحلية المتصلة باستخدام الأسلحة الصغيرة. يعمل المشروع كذلك على نشر ورقات عمل في الوقت المناسب بالإنجليزية والعربية ويمكن الحصول عليها على العنوان التالي: www.smallarmssurvey.org

يتلقى مشروع الـ(HSBA) دعماً مالياً مباشراً من صندوق حكومة المملكة المتحدة لمنع النزاع، الوكالة الدانمركية للتنمية الدولية (Danida) ووزارة الشؤون الخارجية النرويجية. كما تلقى المشروع دعماً من صندوق السلام والأمن العالميين التابع لوزارة الشؤون الخارجية والتجارة الدولية الكندية.

ائتمانات

محرر السلسلة: إميلي ليبرن

لتصميم والتخطيط: ريتشارد جونز rick@studioexile.com

الاتصال

للحصول على المزيد من المعلومات أو لتقديم المعلومات الأساسية، يرجى الاتصال بالسيدة كلير ماك إيفوي، منسقة مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري (HSBA)، على العنوان التالي:

claire.mcevoy@smallarmssurvey.org

Sudan Human Security Baseline Assessment

Small Arms Survey

Avenue Blanc 47

Genève 1202

Switzerland

رقم الهاتف: ٥٧٧٧ ٩٠٨ ٢٢ ٤١ +

رقم الفاكس: ٢٧٣٨ ٧٣٢ ٢٢ ٤١+

زر الموقع www.smallarmssurvey.org

(اضغط على السودان).

small arms survey

GENEVA CALL
APPEL DE GENEVE
LLAMAMIENTO DE GINEBRA